حليفنـــــا صـــــدام

الباب الثالث

شحنة اضافية مـــتن الأسلحـــــة

بعد نشرها الباب الأول من كتاب (حليفنا صدام)، تعود المدى لتنشر الباب الثالث منه الذي يسلط ضوءاً إضافياً على الدور الذي لعبه ""اللوبي العراقي" في فرنسا لمساندة تطلعات صدام حسين، وعلى فهم الصناعيين الفرنسيين - وفي مقدمتهم "عصابة الأربعة"- أن السوق العراقي أصبح مفتوحاً أمامهم. كما يظهر هذا الباب كيف وصلت العلاقات بين البلدين بسرعة حتى إلى ميدان أكثر خطورة وحساسية. وهو ليس مشتريات الأسلحة الفرنسية، التي فاوض صدام حسين ضيفه بشأنها، ولكن التعاون النووي. فصدام أراد، وشيراك وافق على ما طلبه منه.

ترجمة : سلام العبودي

ترجمة : سلام العبودي

يعترف أحد كبار الدبلوماسيين: "لوحظ أن هذا المشروع غير عقلاني. ففي ذلك الوقت، تشغل اهتماماتنا مسألة انتشار الأسلحة. وكان يتوجب الكثير من التحفظ والحذر. وبقدر ما كنا نفتقد الشعور بالمصلحة العامة، في مجال مبيعات الأسلحة، لم نبد حذرا في هذه المسألة. فالبعض في الأليزيه كان يؤجج لدى ميتران هذا الشعور بالريبة. لكن الرئيس ترك الأمور تسير، إلى حد لم يعد باستطاعته التراجع. وحين أوقف كل شيء، أصيب كلود شيسون بخيبة أمل كبيرة جداً.

وتوطدت مسؤولية الرئيس. فلم يكن يتوجب ترك ميتران المفاوضات تجري على مدى سنتين بشأن اتفاق لم يكن يريده، مما أدى إلى زرع تشوشاً مصطنعاً. فالموظفون لم يفسروا أفكاره بشكل سيء، والوزراء لم ينبهوا إلى التزام في كل مرة كانوا يؤكدون فيها علانية أن مفاعل تموز سيعاد بناؤه. ولم تكن هناك "فرصة جيدة" لاستئناف التعاون النووي في أوج الحرب بين إيران والعراق.

"من الغريب أن تدمير مفاعل أوزيراك قد أتاح المجال لتطوير التعاون الفرنسي. العراقي"، ذلك ما أكده أحد مساعدي شارل إيرنو Charles Hernu، وزير الدفاع، وأضاف: "لم يعد هناك ما يقلقنا؛ فكل شيء مسموح به. ويمكن القول أن قصف مفاعل تموز قد جاء ليكون موضع ترحيب".

المفارقة غريبة. لكن، من الجائز أن، حتى لو لم تقع الغارة الإسرائيلية، فإن الحكومة لم تكن تنوي أبداً التخلي عن عقود مدنية وعسكرية هي في غاية الأهمية بالنسبة لميزاننا التجاري.

رغم التصريحات غير الحذرة من جانب ميتران، حين كان مرشحاً للانتخابات الرئاسية عن الحزب الاشتراكي إبان الحملة الانتخابية، لم يطرح على بساط النقاش أبداً وقف شحنات الأسلحة. إن "كلام فرنسا" يجب احترامه، حسب التعبير التقليدي. ولم يعد رفض توقيع عقود جديدة موضوع نقاش.

"حتى وإن كان ميتران قد أدلى ببعض التصريحات، بهذا المعنى، قبل انتخابه، فذلك لا يدخل في عداد اقتراحاته المئة وعشرة"، قال هذه العبارة بوقاحة أحد الوزراء.

وبدقة أكثر، أوضح موظف كبير في وزارة الدفاع، قائلا: "لم يكن مطروحاً على الإطلاق رفض عقود جديدة. ولم يتم التحدث جدياً بذلك على الإطلاق، قبل مايس ١٩٨١، ولا بعده أيضاً".

في ١٣ آب، وعند أول لقاء له مع فرانسوا ميتران، بدا طارق عزيز مندهشاً حين أكد له أحد الصحفيين أن الحكومة المركزية ليست مؤيدة، من حيث المبدأ، للتفاوض على هذه العقود الجديدة ذائعة الصيت.

"لم أسمع مثل هذا الكلام من قبل"، هتف علانية نائب رئيس الوزراء العراقي متعجبا. إنه محق.

لم تعد مبيعات الأسلحة، في الأقل، مسألة صعبة بالنسبة للفريق الحاكم الجديد. ففي ٢٩ مايس، أي بعد مرور ثمانية أيام على دخول ميتران قصر الأليزيه، جرى تنظيم اجتماع في وزارة الخارجية بشأن عقود الأسلحة. وكان الاجتماع عبارة عن جولة في آفاق مبيعات الأسلحة، أتاحت دراسة الملفات الحساسة، بلداً بعد بلد، إضافة إلى التعاون العسكري الاعتيادي. وقد تم الإعداد لهذا الاجتماع بعناية من قبل وزارة الدفاع، وبالتحديد من قبل أربعة من كبار موظفي الوزارة هذه، وهم: هنري مارتر Henri Martre، جيرار إيبون Gérard Hibon، أميل بلان Emile Blanc وفرانسوا هايزبورغ François Heisbourg. وضم هذا الاجتماع ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء، والوزارات الرئيسية المعنية والجنرال سولينيه Sauli-er، رئيس الأركان الخاص لميتران.

وحين جاء دور العراق، وبعد اكتشاف وجود عدة مئات من الليبيين لدى مصنعي الأسلحة لدينا، وعقد لتومسون بصيغة سرية، لتصدير ممنوع من قبل الكوكوم COCOM(34). أعلن كلود وأيرنو إنهما يؤيدان استمرار التعاون؛ شحن اعتيادي لأسلحة سبق أن طلبتها بغداد. وليس هناك ما يمنع، من جانب آخر، الموافقة على مبيعات جديدة. فالزبون جدي وقادر على الوفاء. وقد أثيرت مسألة التفاوض على تزويد بغداد بمدافع عيار ١٥٥ وبعدد كبير من الرميات، والتي تمت في نهاية فترة حكم جيسكار. ورغم أن الجيش الفرنسي لم يكن يمتلك بعد هذا السلاح الفريد من نوعه آنذاك في العالم، فقد وافق جميع من حضر الاجتماع على استمرار المناقشات حتى إبرام العقد.

ويمكن تلخيص موقف وزارة المالية التي كان يرأسها جاك ديلور Jacques Delors بما يلي: توقيع العراق توقيع جيد. لكن، إذا ما انهار النظام، فإن الحساب الذي يجب دفعه لصادراتنا من المعدات المدنية أو لصناعة الأسلحة التي لا يزال يتوجب شحنها، سيكون كبيراً. إذن يجب الاستمرار بمساندة بغداد.

وقد تقرر تكليف شارل أيرنو بشكل طبيعي، وهو مرتاح جداً لدوره الجديد كوزير وتاجر، بإعلام ميتران بالمواضيع المختلفة التي تمت مناقشتها في هذا الاجتماع.

ترك الرئيس الأمور تسير بشكل اعتيادي. ولرغبته في إضفاء طابع "أخلاقي" على مبيعات الأسلحة، فقد رمز لذلك، أثناء افتتاح معرض بورجيه للطيران، في ٥ حزيران ١٩٨١، بصورة رئيس دولة يستعرض طائرات ميراج وسمتيات مجردة من الأسلحة. ولم تأخذ الصواريخ مكانها إلا في اليوم التالي لزيارة الرئيس.

وقد كانت تصريحات بعض الوزراء متناقضة؛ كما إن موقف ميتران كان غامضاً. في ٨ حزيران، قال بيار موروا بكل وضوح:

"نريد أن يتم تدريجياً عدم الاستمرار بكوننا بائع الأسلحة الكبير على الصعيد العالمي".

لكن، بعد ذلك بثلاثة أسابيع، أي في ٣ تموز، رد كلود شيسون في مجلة لونوفيل أوبسيرفاتير Le Nouvel Observa-teur: " إن تصدير الأسلحة ضرورة لصناعتنا ولجيشنا ومن الجنون إنكار ذلك".

مثل هذا التناقض لا بد أن يثير قلق الصناعيين والزبائن على حد سواء. وبشأن هذه الحالة، قال أحد قادة مجموعة داسو: "كان يبدو لنا أن السياسة الفرنسية، فيما يتعلق بالمعدات الحربية، تثير إستياء المشتري".

في ٩ تشرين الثاني ١٩٨١، أكدت اللجنة المشتركة ما بين الوزارات هذا الانطباع. فقد إقترح شارل أيرنو تركيز الجهود على الزبائن الأكثر أهمية. وقد أسف ميشيل جوبير من جانبه لكون العراق هو أحد الأطراف النادرة التي تدفع نقداً. أما شيسون، فقد أبدى تحفظاته تجاه الدول التي تستخدم المعدات الفرنسية لحفظ النظام. ولم يعد مطروحاً شحن أسلحة إلى تشيلي وجنوب أفريقيا أو الأرجنتين وكلها مهددة بفرض حظر كامل.

وأعلن بيار موروا، الذي يتحدث بصراحة ولهجة موروثة من المؤتمرات الاشتراكية، أنه يؤيد تقليل مبيعات الأسلحة، كما أنه يعتبر العراق حالة خاصة. فحسب رأيه، يجب استمرار شحنات الأسلحة إلى بغداد بل وتكثيفها، لتتيح له مواجهة إيران. وهو رأي دافع عنه في الأليزيه.

أجابه فرانسوا ميتران: "بشأن المبيعات للعراق، تحملوا مسؤولياتكم". وهي طريقة ربما لتقليد سلفه الذي تخلص من الملفات العراقية ودفعها الى رؤساء وزارته. لكن دون أن يعفيه ذلك من مسؤولياته كرئيس دولة.

في اغلب الأحيان، كان بيار موروا يذكّر ميتران أمام مستشاريه، وبين أصدقائه، ويشرح: " لقد سحب الرئيس يده. وأجد نفسي في المقدمة".

في ١١ آب ١٩٨١، وصل طارق عزيز إلى باريس، يرافقه فريق من الفنيين والعسكريين ورجال المال. وقد أستقبل نائب رئيس الوزراء العراقي من قبل ميتران وبيار موروا، و"كل أولئك الذين لهم وزن في الإدارة الجديدة"، حسب تعبيره: شيسون، وجوبير وروكار)Rocard في التخطيط)، وشوفنمان (البحث)، وآلان سافاري Alain Savary)التربية)، وأيرنو وأخيراً بيار جوكس Pierre Joxe رئيس المجموعة الاشتراكية في الجمعية الوطنية.

قدم طارق عزيز قائمة طلبات موجهة بشكل جزئي إلى تعويض الخسائر في المعدات جراء الحرب. وتحدث كذلك عن عقود جديدة. وكان طلبه الأول يتعلق بالحصول على طائرات الميراج ف ١، وتغيير تلك التي سبق أن تم طلبها من طائرات اعتراضية إلى طائرات هجومية لضرب أهداف على الأرض. إن جعل طائرات الميراج قادرة على التزود بالوقود وهي محلقة بالجو، مع إمكانية إطلاق صواريخ اكسوسه، يتيح لها الوصول إلى أهداف بعيدة، كالموانئ الإيرانية النائية مثل خرج.

كان لدى العراقيين مطلب آخر. فهم يريدون التزود بصاروخ جو. أرض يوجه على بعد عدة مئات من الكيلومترات. لذلك، اقترح طارق عزيز المساهمة مالياً من قبل العراق في بناء صاروخ تقليدي جو. أرض ASMP (٣٥) المشتق من الصاروخ النووي الذي مازال في مرحلة الدراسة. الحجة التي قدمها لتبرير هذا الطلب هي أن الأمريكان كانوا قد جهزوا جيش الشاه بصواريخ جو. أرض من طراز مافريك Maverick، ذات مدى ٦٠ كيلومترا، وموجهة بواسطة أشعة ليزر.

أخيراً، وكان ذلك هو طلبه الأخير، ألح طارق عزيز على أبرام عقد مدافع نوع GCT 150، في أسرع وقت ممكن. وهي التي اشتهرت كأفضل مدافع ذات محركات ذاتية في العالم.

في أول لقاء لهم مع القادة الاشتراكيين، ذهب العراقيون بقوة صدر. وتواصلت المفاوضات ما بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وقصر ماتينيون حيث مكتب رئيس الوزراء، دون تدخل، في البداية، من جانب قصر الأليزيه. وحول هذا اللقاء، ذكر أحد كبار المسؤولين في وزارة الدفاع:

"بالنسبة لنوع معين من التسلح، كان هناك نقاش دائم. فقد كان يجب أن نعرف إلى أي مدى نذهب في ذلك، وما كان بالمستطاع تقديمه أولاً للعراقيين. ولم يكن مرادنا أن تقع تكنولوجيتنا في أيدي السوفيت. لكن العراقيين كانت لهم سمعة جيدة في كتمان الأسرار".

إن خطر رؤية السوفيت يهتمون "بتكنولوجيا الحرب الإلكترونية" أو "أنظمة الإجراءات المضادة" قد أثير أثناء الاجتماعات التي ضمت، في كل مرة، مابين أربعين إلى خمسين من العسكريين، والفنيين، والمهندسين؛ إضافة إلى ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية. ولم يجر الحديث في تلك الاجتماعات حول السياسة، ولكن فقط المسائل الفنية والإجراءات العملية: يجب حماية بعض الأسرار العسكرية، وعدم تعريض التقدم التكنولوجي للصناعيين الفرنسيين للخطر.

وقد تم رفض المقترح العراقي بالمشاركة في الدراسات الخاصة بصنع الصواريخ نوع جو-أرض متوسط المدى ASMP؛ وهو مقترح يبدو بالطبع مغرياً من وجهة نظر صناعية ومالية. وليست هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها بغداد، على طريقتها، بتطوير منظومات أسلحة. فقد سبق أن شارك العراقيون مالياً في تطوير طائرة الميراج ف ١، وذلك عبر العربون الضخم الذي كانوا يدفعونه لدى كل طلب. لكن الصاروخ ASMP، ذو تقنية متقدمة جداً، وكان، بشكل خاص، سيؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى في المنطقة بأن يتيح للعراق إمكانية الوصول إلى الأراضي الإسرائيلية. وبعد عدة سنوات من المباحثات والتأجيلات من جانب الأليزيه، بت ميتران بالأمر: رفض المقترح العراقي.

بالمقابل، تمت الموافقة على تعديل مواصفات طائرة الميراج ف ١، فيما يتعلق بالإرضاع الجوي والهجوم على أهداف أرضية. أما عقد المدافع GCT155، الذي عمد باسم (عقد البركان)، فقد وقع في تشرين الأول ١٩٨١,

ورغم تحفظات فرانسوا برنار، مدير مكتب شارل إرنو، الذي لا يتعاطف أبداً مع العراق، وتحفظات بعض مستشاري ميتران، الذين يشتركون بذات القناعة، لكن الرئيس أعطى موافقته، وشحنت المدافع عام ١٩٨٢,

وقد لعبت هذه المدافع دورا حاسماً في معركة مندلي، في تشرين الأول ١٩٨٢، في وقت كانت القوات الإيرانية تهدد بقطع طريق بغداد. تلك المعركة التي قتل فيها آلاف من المشاة وحرس الثورة الاسلامية.

في تشرين الثاني ١٩٨١، ذهب وفد فرنسي إلى بغداد ليتفاوض على بيع صواريخ رولاند المضادة للجو. وبشأن مهمة هذا الوفد، شهد أحد الدبلوماسيين قائلاً: "لا الخارجية ولا الدفاع كان لديهما الميل نحو الاستمرار في مساندة العراق عسكرياً". كان شيسون وإرنو يعملان يداً بيد؛ وكان التعاون بينهما منتظما وفعالا. وإذا كان لدى الأليزيه بعض التردد، في البداية، فقد انتهى ميتران بقبول هذا التعاون العسكري الحقيقي. كما لم يتوقف قادة الدول العربية عن تشجيع هذا التعاون.

وقد أسر أحد هؤلاء الرؤساء ذات يوم لوزير فرنسي قائلاً: "إن ما تستطيعون قوله لصالح دولة فلسطينية أمر جيد جداً، لكنه لا يهم كثيراً. المهم بالنسبة لنا هو أن يصمد العراق بوجه إيران".

إن مصر، والعربية السعودية، والأردن وإمارات الخليج قد كانت هي الدول الأكثر اتفاقاً بصفة قطعية حول هذه النقطة.

لقد كانت لسياسة المساندة الفعالة لبغداد هذه نتيجتان مباشرتان. فقد جنبت ميتران من استمرار اعتباره على الدوام الشخص المؤيد بشراسة لإسرائيل؛ كما أتاحت لفرنسا فرصة لفتح ثغرة في منطقة الخليج لغرض التصدير، وصفت بكونها خرافية. وتجسد ذلك بإبرام عدة عقود معها، خاصة في مجال التسلح.

ففي نهاية سنة ١٩٨١، توجه شارل إيرنو إلى الرياض، حيث قدم له الأمراء السعوديون مطالب كثيرة جداً: دبابات، وصواريخ رولان، وصواريخ شاهين (كروتال)، .. الخ. وأصبحت الكويت كذلك، ومعها عدة إمارات، زبائن ممتازين للأسلحة الفرنسية. كان الأليزيه يقوم بدراسة كل طلب بدقة. لأن المبدأ كان عدم بيع معدات عسكرية على الإطلاق من نفس مستوى التكنولوجيا التي تمتلكها الجيوش الفرنسية في الوقت الراهن. إضافة إلى ذلك، يحرص ميتران على أن لا يؤدي أي سلاح يجري شحنه إلى تهديد أمن إسرائيل. ويلخص أحد أعضاء مكتب شيسون الأمر بقوله بقسوة: "نشعر بالراحة، لان مفاعل تموز أصبح خارج الخدمة".

كان الزبائن العرب مطمئنين ومقتنعين، ومصنعو الأسلحة سعداء. وقد استغلوا نفوذهم دون شك، ولكن الرغبة بمساعدة بغداد على الدوام خيار سياسي قبل كل شيء، وهو ما وافق عليه الغربيون.

الفصل الرابع
أسلوب ميتران

بعد استقراره في الأليزيه، أحاط ميتران نفسه برجال قريبين منه، مخلصين لشخصه أو لقناعاته. لكن فريق الإدارة الجديدة في قصر الأليزيه بدا مشوشاً وعمله معقدا: هناك رجال يحمل كل واحد منهم لقب مستشار، ومساعدون غير دائمون، ورفاق درب قدماء تعهد إليهم ملفات السياسة الخارجية.

ومن الحالات التي كانت تحدث أن يكتشف أشخاص عديدون أنهم مكلفون جميعاً، دون أن يعرفوا، بدراسة نفس المعضلة. وليس بالضرورة أن يكون الخبراء هم من أولئك الذين يمتلكون التأثير الأكبر على فرانسوا ميتران. فالصداقة والإخلاص، بالنسبة له، معايير حاسمة أيضاً.

ومن الأمثلة النموذجية للمتعاونين غير الدائمين الذين يتدخلون فقط حين يعهد الرئيس إليهم بمهمة: الدبلوماسي المصرفي كلود ديكيمولاريا حين يجب طمأنة العرب، أو شارل سالزمان وهو مقرب آخر من ميتران، المكلف في الأليزيه بقطاع الإعلام والاتصالات، لا يهتم بالقضايا الخارجية إلا حين يظهر أسم إسرائيل. وهو أحد المعارضين جداً لإعادة بناء مفاعل تموز. وهو المحرك لخلية في الأليزيه مكلفة بالسهر على تطبيق تعميم أصدره موروا يقضي بإلغاء تعليمات ريمون بار التي تسلم بأن تقوم الشركات الفرنسية، وفق شروط معينة، بمقاطعة إسرائيل لإرضاء الجامعة العربية. أما مستشارو فرانسوا ميتران الذين يعملون بشكل دائم في ملفات السياسة الخارجية، فإن عددهم ليس كبيراً. فيما يخص العراق، هناك ثلاثة فقط يمكن أن يعملوا وهم: هوبرت فيدرين، وجان- لويس بيانكو الذي حل محل بيار بيرجفوا في منصب الأمين العام، في تموز ١٩٨٢؛ وكذلك المستشار الخاص للرئيس، جاك أتالي. وتتداخل اختصاصاتهم وتتضارب؛ فكل واحد منهم يستطيع أن يعلن رأيه، حتى لو لم تكن المسألة من اختصاصه بشكل مباشر. لكن، لا أحد منهم يحضر في كل شيء ويفرض "تسلطه" مثل جاك أتالي. ولأنه غير محدد بنظام، فأنه يدخل نفسه في كل شيء ويعطي رأيه بكل شيء، ويرفع عدداً كبير من المذكرات بحيث أن تأثيره على ميتران يثير حنق زملائه، في أكثر من مرة.

يطلب ميتران من هؤلاء الرجال أكبر قدر من الحذر، وضغطاً دائماً على الخارجية التي تثير سمعتها كمؤيدة للعرب ريبته على الدوام. أما مبعوثو رئيس الدولة الشخصيون، فهم يختصرون الطريق دائماً على السفراء، ومبتغى الرئيس من ذلك أن يطور دبلوماسيته الموازية.

ففي بداية عهده، لم يكن الرئيس يطلب كثيرا من المذكرات من دوائر الخارجية مستبعداً بعض التحليلات حول تطور النزاع الإيراني. العراقي. وكانت المذكرات الداخلية في الأليزيه لا تصل إلى مكتب كلود شيسون، ومذكرات الخارجية التي ترسل إلى الرئيس أو مساعديه نادراً ما تعود بهوامش. من جانب آخر، فأنها كانت لا توزع على الدوائر لأن: "كل ما يتعلق "بفكر الرئيس" لا يجب أن يتجاوز أبواب المكتب"، حسب قول أحد الدبلوماسيين. وقد أضاف: "يعمل فريق شيسون في السر، ويقيم الحواجز بأقصى حد. فمن الصعوبة علينا أن نجد أنفسنا هناك".

لكن مكتب الوزير، لديه هو الآخر، انطباعاً بأنه مراقب. ولم يكتب على الإطلاق أي محضر للقاءات المنفردة للرئيس مع رئيس دولة أجنبية، ووزير الخارجية لا يلح، من جانبه على ذلك كثيراً.

لقد كانت التناقضات وعدم الفهم المتبادل بين ميتران وشيسون كثيرة، طالما كان الموضوع يتعلق بالشرق الأوسط، إلى درجة أن العرب قد أصبح لديهم انطباع بأن لفرنسا لغة مزدوجة، ولا تعرف إلى إي طرف تتجه، فيما يتعلق بإسرائيل، والمسألة الفلسطينية، وإعادة بناء مفاعل تموز؛ وكذلك حدود الإسناد العسكري لبغداد.

إن كل شيء كان يباعد بين الرجلين: الأسلوب والجوهر. فرئيس الدولة كان يؤخر على الدوام لحظة اتخاذ القرار، ويجعل من الحذر فضيلته الأولى. وكانت كلماته بقياس دقيق، ومتسمة في الغالب بالغموض. وعلى العكس منه، يهنئ شيسون أو يدين بصوت عالٍ، بدون تحفظ، ودون دبلوماسية، وبشكل انفعالي. وهو يثير ضيق الرئيس بتخبطاته السياسية . الدبلوماسية. ففي ١١ تشرين الأول ١٩٨١، أثار في إذاعة أوربا ١ عملية اغتيال الرئيس المصري، أنور السادات، وهو أحد الزعماء العرب الأكثر قرباً من فرانسوا ميتران، حين قال:

"إنها حادثة رهيبة بحد ذاتها. لقد أزالت، حقيقةً، عقبة أمام التقارب بين أبناء الأمة العربية".

وقد توجب على ميتران أن يصحح بنفسه، عدة مرات، التصريحات المتسرعة جداً التي يدلي بها وزيره.

والرئيس، من جانبه، ليس من السهولة فهمه على الدوام؛ ونقاش معه لن يفضي بالضرورة إلى قرار أو توجيه واضح. ولا بد من أن يساور المرء شك تجاه عدد مرات صمته وتكراره لعبارة "لماذا لا ؟". وما كان شيسون يدرك . أو ربما لم يطق . تعقيد منهج الرئيس ولغة تفاهمه. فهو يفسر صمت الرئيس بكونه قبول من جانبه، تطبيقاً لمبدأ "الصمت يعني الضوء الأخضر".

إذن، إن شخصية مثل شخصية كلود شيسون كان يجب أن توضع تحت رقابة، عن قرب. والحال، إن الرئيس لم يكن يعطي انطباعاً بأنه قد نجح في السيطرة على وزيره. فبسرعة، ما عاد الرجلان يلتقيان بشكل منتظم، ولكن حسب الظروف؛ ولا يتحادثان بالهاتف إلا نادراً. فميتران يتحاشى اللوم ويترك المجال لعدم الوضوح في بعض المسائل. واعتباراً من تشرين الأول ١٩٨١، طلب اتصالا دائما ومنتظما مع الخارجية. فكان جان لوي بيانكو يلتقي أسبوعيا بفرنسيس غوتمان، وكان جاك اتالي يحضر هذه اللقاءات في الغالب.

بالمقابل، كان الارتباط بين الخارجية والدفاع هو الأفضل إلى حد بعيد. فشيسون يلتقي بإرنو كل أسبوع. أما فرانسوا شير، مدير مكتبه، فإنه على اتصال دائم مع فرانسوا برنار مدير مكتب وزير الدفاع.

وفي عدة مرات، كان رئيس الدولة يترك شيبون يدور الأمر في رأسه، مقتنعا أنه يعرف على الدوام كيف يتحمل مسئولية الأشياء، وفي الوقت المناسب. وهكذا، سيجد نفسه وقد وقع في فخ أثناء إعارة طائرات السوبراتندار للعراق. كان لدى شيسون أولويتان: الأولى الدفاع عن مواقف منظمة التحرير الفلسطينية؛ والثانية، مساندة العراق غير المشروطة تقريباً. ولأن فكرة سياسة عربية فعالة قد استحوذت عليه، فلم يساوره أدنى شك حول قيمة تحليلاته. فحسب رأيه، تظل الثورة الإسلامية والأصولية بمثابة تهديد لعموم العالم العربي، والتي ستمتد تأثيراتها حتى الغرب. وفي ٧ شباط ١٩٨٣، أعلن أمام جمعية الصحافة الدبلوماسية: "في كل مرة أزور فيها بلدا عربيا، يلح علي المسؤولون الذين التقي بهم على استمرار المساندة للعراق، كي لا يندفع الإيرانيون. وقد أوشكت أن أقول أن الفرس . في واحدة من تلك الحركات التاريخية الكبيرة نحو الغرب والتي طبعت مجرى التاريخ".

فكل ما يتعلق بسياسة فرنسا، تجاه الخليج، يتم تحليله، من قبله، عبر هذا المنظار.

أما ميتران، فيبدو أكثر تحفظا. فالعديد من عناصر مساندة بغداد تلزمه. وهكذا حاول ثلاثة من وزرائه الحصول على موافقته، بحجج وبراهين مختلفة في بعض الأحيان.

إذا ما واجه، في بعض الأحيان، صعوبة في الالتقاء بشكل مباشر بالرئيس، فإن شيسون الأكثر هجومية، يترافع دون توقف ويقدم حججه. فهو يطرح مع المقربين منه، في المقام الأول، الطابع العلماني والتقدمي للعراق. إنه بلد حديث وغني، ولديه موارد اقتصادية وبشرية مهمة. فالعراق متراس يجب مساعدته لاحتواء التطرف.

وحول تحفظات الرئيس على دكتاتورية النظام، يرد الوزير:

"يريد العراقيون تطوير بلدهم واقتصادهم وسوف ينتهون تماما بإقامة الديمقراطية".

ولم يتردد في اللعب على حبل العالم الثالث، ويستفيد من كل صمت للرئيس تجاه مسألة بهذا الخصوص. يقول في الغالب لأعضاء مكتبه:

"طالما أنه لا يقول لي، لا، بحزم، فإني اندفع".

شارل إرنو ودوائره يدافعون، أيضا، عن فكرتين بشكل أكثر ابتذالاً. لذا، أولا إذا ما أرادت فرنسا أن تستمر في إنتاج الأسلحة المتطورة وحماية تقدمها التكنولوجي، يجب عليها التصدير. وذلك يعني البيع للدولة الغنية، وبشكل خاص أولئك الذين يمتلكون النفط. ثم إتاحة المجال لبعض الدول للتخلص من نهج التكتل. لأنه إذا ما رفضت فرنسا القيام بهذا الدور، فإن هذه الدول لن تجد بديلا غير التزود من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة. ويستشهدون عبر هاتين الحجتين بالعراق.

الحجة الأخيرة، تلك التي يقدمها جاك ديلور وإدارته المالية وهي على الدوام ذات الحجة: إن مبيعات الأسلحة تعتبر نعمة لميزان المدفوعات، وإذا ما أردنا أن تدفع بغداد ديونها المدنية ثم تستمر بدفع ثمن أسلحتها نقداً، يجب إن يكسب صدام حسين. شخصيات أخرى تدخلت لدى الأليزيه: رجال الصناعة، وبشكل خاص أولئك المنتجين للأسلحة يودون تماما الاستمرار لاستغلال السوق العراقي الهائل. وقد وجدوا في شارل إرنو أفضل الوسطاء الموجودين. جاك ميتران، شقيق الرئيس، يشكل جزء لا يتجزأ من هذا اللوبي العسكري . لصناعي وهو يرأس مؤسسة الأيروسباسيال، منذ ست سنوات، وهو جنرال متقاعد، ورئيس سابقا للقوات الجوية الستراتيجية. وهو يساهم في إقناع رئيس الدولة في الاستمرار بسياسة شحن الأسلحة هذه.

كلود ديكيمولاريا ساهم هو الآخر بنصيبه. فمنذ انتصار اليسار، حذر ميتران من ان تكون زيارته الأولى إلى إسرائيل حيث أكد له:

"إن العرب ممتنون لنا بسبب سياستنا تجاه العراق".

مكتب كلود شيسون طلب في الحال بعض المذكرات المفضلة عن عقود الأسلحة التي من الطبيعي أن نتأملها من دول الخليج.

---

(٣٤) الكوكوم COCOM هي لجنة التنسيق للإشراف المتعدد الأطراف على الصادرات. وهي تحرص على تجنب تصدير بعض المعدات والتقنيات "الحساسة" إلى الدول الشيوعية.

(٣٥) الصاروخ التقليدي جو. أرض ASMP كان آنذاك في مرحلة الدراسة. وقد جرى تصميمه لحمل شحنة نووية يجري قذفها، عن بعد بواسطة طائرة.